

سلاح الجو الإسرائيلي يطارد إيران في حلب

دمشق - تصدّت وسائط الدفاع الجوي السوري فجر الجمعة لقصف جوي يعتقد أنه إسرائيلي استهدف محيط حلب في شمال سوريا. ونقلت وكالة الأنباء السورية "سانا" عن مصدر عسكري قوله "في الساعة الأولى والنصف صباح الجمعة، قام العدو الصهيوني بعدوان جوي مستهدفاً محيط مدينة حلب برشقات من الصواريخ". وأضاف المصدر "تصدت وسائط دفاعنا الجوي للعدوان وأسقطت معظم الصواريخ المعادية".

ومنذ اندلاع النزاع في سوريا العام 2011، نفذت إسرائيل المئات من الضربات الجوية ضد أهداف في سوريا معظمها لمواقع تتركز فيها قوات إيرانية أو موالية لإيران، وعلى رأسها حزب الله اللبناني. كما طالت الغارات مرات عدة مواقع للجيش السوري.

ولا تعلق إسرائيل عادة على هذه الضربات، لكن مسؤولين إسرائيليين أكدوا مراراً أنهم لن يسمحوا بتجدر إيران بالقرب من حدودهم.

في الأسابيع الأخيرة، استهدفت غارات نسبت إلى إسرائيل، مواقع في جنوب دمشق وفي وسط سوريا وكذلك في أقصى الشرق قرب الحدود مع العراق، ما تسبب بمقتل مقاتلين موالين لإيران وجنود تابعين للنظام.

في الثالث من سبتمبر، قتل 16 مسلحاً موالياً لإيران على الأقل في ضربات شنتها طائرات يرحب أنها إسرائيلية على شرق سوريا، وفق ما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان بعد ساعات من إعلان دمشق تصديها لصواريخ إسرائيلية على مطار عسكري في منطقة أخرى.

وقال مدير المرصد رامي عبد الرحمن وقتها إن القتل ينم عن "فصائل عراقية موالية لظهران (كتائب حزب الله)".

وتسببت ضربات إسرائيلية الإثنين على منطقة في جنوب غرب العاصمة وفي ريف درعا الشمالي (جنوب) بمقتل ثلاثة جنود سوريين وإصابة سبعة آخرين، بالإضافة إلى مدنية.

في 28 يونيو، أحصى المرصد مقتل ستة مقاتلين موالين لإيران، أربعة منهم سوريون، جراء غارات يُعتقد أنها إسرائيلية استهدفت مواقع لقوات النظام ومجموعات مقاتلة موالية لظهران في ريف مدينة البوكمال (شرق). كما أفاد المرصد عن مقتل 12 مقاتلاً عراقياً وإيرانياً في السابع من الشهر ذاته في غارات إسرائيلية استهدفت أحد مقراتهم في ريف دير الزور الشرقي (شرق).

بوادر انفراجة حكومية في لبنان بعد رسائل فرنسية «حازمة»

تلويح أديب بالاعتذار يجبر عون على التراجع خطوة إلى الوراء



متى تنتهي حرائق لبنان

الأسبوع المقبل". وأضاف "لذلك أوفد اللواء إبراهيم من قبل رئيس الجمهورية على وجه السرعة إلى فرنسا لوضع اللغات الأخيرة".

ولفت الصحافي اللبناني إلى أن "حزب الله وحركة أمل تخلت عن فكرة المداورة (المحاصرة) وبالتالي موضوع حقيبة (وزارة) المال لم تعد عائقاً". وأشار منير إلى أن "الفرنسيين على ما يبدو مصرين على الإطلاع على الحقائق السائدة الأساسية التي تهم مشاريعهم، وتشكل (في الوقت ذاته) خطأ أحمر لدى الأميركيين".

وأوضح أنه "في الأسبوع الماضي زار لبنان سرا، مدير المخابرات الفرنسية الخارجية، بيرنارد إيميه، لمدة 24 ساعة، واجتمع برئيس الجمهورية". وأشار إلى أن "اللواء عباس إبراهيم (مدير الأمن العام اللبناني)، زار فرنسا الأربعاء حاملاً معه أجوبة عما طرح خلال زيارة إيميه". ورجح منير أن "تكون ولادة الحكومة السبت أو كحد أبعد مطلع

سبضعها في موقف لا تحسد عليه أمام المجتمع الدولي. وأوضح المصدر "على ضوء التركيبة سيتحدد عدد الوزراء، علماً بأن رئيس الجمهورية يفضل وزيراً لكل حقيبة، لكن من الممكن أن يتولى بعض الوزراء حقيقتين، خصوصاً إذا كانت الحقيبة وزارية ثانوية".

والمقصود هنا بتركيبة الحكومة، أي شكلها سواء استتالف من ممثلي الأحزاب (سياسية)، أم من اختصاصيين (تكنوقراط)، أم حكومة "تكنو-سياسية" تجمع الإثنين.

وفي لبنان، جرت العادة على تقاسم الأحزاب الكبرى حقائب وزارة الداخلية والخارجية والدفاع والطاقة والاتصالات والمالية كحقائق سيادية، في حين تعتبر الحقائق الأخرى ثانوية.

ولفت المصدر إلى أن "رئيس الجمهورية نصح رئيس الحكومة اعتذاره، الأمر الذي دفعها للتراجع خطوة إلى الوراء، فتنفيذ أديب لتهديده

مادي واسع، بخسائر تتجاوز 15 مليار دولار. وكشف مصدر مقرب من رئيس الجمهورية، أنه "خلال الاجتماع الذي انعقد بين عون وأديب، الأربعاء، جرى بحث التركيبة الحكومية وما هو مطلوب منها في المرحلة المقبلة". وعن عدد الوزراء في الحكومة المرتقبة، قال المصدر "من الممكن أن يكون 14 أو 16 أو 20"، لكن ذلك "لن يكون عائقاً أمام تشكيلها".

ويريد رئيس الوزراء المكلف تشكيل حكومة مصغرة مؤلفة من اختصاصيين فيما يرى عون ومن خلفه التيار الوطني الحر والثنائي الشيعي حزب الله وحركة أمل، أن تكون الحكومة موسعة ومشكلة من تكنوقراط تختارهم القوى السياسية، بمعنى آخر حكومة هم شاكلة حكومة حسان دياب.

وأمام تمسك هذه الأطراف بمواقفها سرب رئيس الوزراء المكلف إمكانية اعتذاره، الأمر الذي دفعها للتراجع خطوة إلى الوراء، فتنفيذ أديب لتهديده

استقالت حكومة حسان دياب بعد 6 أيام على انفجار مرفأ بيروت الذي خلف نحو 192 قتيلًا وقرابة 6 آلاف جريح والعشرات من المفقودين، بجانب دمار

القاهرة - أعلنت الهيئة الوطنية للانتخابات في مصر فتح باب الترشح للانتخابات لمجلس النواب الخميس المقبل، وهو الغرفة الأولى في البرلمان التي تحتل مساحة من اهتمام الحكومة والقوى السياسية والمواطنين، لأنه الجهة المسؤولة عن تشريع القوانين. وتحتل الانتخابات مجلس النواب بتركيبة رسمية كبيرة، في ظل حرص على منع تسلل عناصر إخوانية إليه مرتدية ثوباً سياسياً مدنياً.

وأخفق حزب "النور" السلفي في الحصول على أي مقعد في انتخابات مجلس الشيوخ التي جرت جولتها الأولى الشهر الماضي، واختتمت جولتها الثانية الأسبوع الماضي.

واعتبر مراقبون أن انتخابات الشيوخ، وهو مجلس استشاري، كانت بروفة للحكومة لمعرفة أوجه النجاح والفشل في ترتيباتها، وجاءت حصيلةها متفاوتة، وتحاول الحكومة في انتخابات البرلمان المقبل تعظيم الإيجابيات وتقليل السلبيات.

وقررت الهيئة الوطنية للانتخابات في مصر، الخميس، فتح باب الترشح من 17 إلى 26 سبتمبر مجلس النواب، وانتخابات مجلس النواب في الداخل والخارج خلال الفترة من 21 إلى 25 أكتوبر المقبل، والإعادة خلال الفترة من 4 إلى 8 نوفمبر.

وتمتد الحكومة عدم تاجيل الاستحقاقات السياسية لظروف وباء كورونا، لاسيما بعد مرور إجراء امتحانات لأكثر من مليون طالب وطالبة بسلام.

ويقول مراقبون إن الحكومة تحاول تلافي الأخطاء السياسية لتمرير انتخابات مجلس النواب بهدوء، وضمن ضوابط يتوافر لها قدر من النزاهة والحيطة، لأن الأضواء المحلية والخارجية دائماً ما تسلط عليها، وتحتل باهتمام بالغ من قبل الهيئات الدولية.

ويضيف مراقبون أن انتخابات الشيوخ مرت بحلها ومرها، ولم يلتفت إليها كثيرون لعدم تأثيرها على الجريات السياسية، بحكم الطبيعة المعنوية لأعضاء الغرفة الثانية في البرلمان، وانخفاض مستوى تأثيرهم في صياغة التشريعات وصناعة القرارات.

ولم يكن الاعتماد على حزب "مستقبل وطن" في انتخابات الشيوخ سروده المعنوي موفقاً في الشارع المصري، على الرغم من هيمنة على غالبية المقاعد بالتحالف مع بعض الأحزاب ضمن صفقات سياسية متعددة.

وتريد الحكومة أن تمنح شكلاً أكثر حرية في انتخابات مجلس النواب، وتشجع بعض الشخصيات السياسية القريبة منها على السعي لتشكيل تحالفات مستقلة توحى في محصلتها بالتناقصية.

بوادر الانفراجة الحكومية في لبنان جاءت نتيجة تلويح رئيس الوزراء المكلف مصطفى أديب بإمكانية الاعتذار، وكذلك الضغوط الفرنسية المتعلقة بضرورة تشكيل الحكومة خلال الأيام القليلة المقبلة.

بيروت - تسارعت وتيرة الاتصالات بين الأطراف السياسية اللبنانية المعنية بتشكيل الحكومة الجديدة، في الساعات القليلة الماضية، ما يؤشر على إمكانية الإعلان عنها خلال أيام.

وبدأت الأنباء الواردة من العاصمة بيروت الأجواء المتشائمة التي شابته الأيام الماضية بشأن التشكيل الحكومي. ويعزو البعض الانتفاضة الجديدة، إلى تلويح رئيس الوزراء المكلف مصطفى أديب بالاعتذار عن استكمال المهمة، وأيضاً إلى رسائل فرنسية حازمة حملها معه المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم عند عودته من باريس الخميس. وتتركز غالبية المشاورات حول لزوم الإسراع في الإعلان عن التشكيلة الجديدة، قبل المدة المقررة لانتهائها بحلول الثلاثاء، مع ضرورة تجاوز العقبات كافة، وجعل التسهيل سيد الموقف.

وكلف الرئيس اللبناني، ميشال عون، في 31 أغسطس، مصطفى أديب بتشكيل حكومة، تزامن ذلك مع زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى بيروت بمناسبة ذكرى مئوية لبنان الكبير، والتي حصل خلالها على تعهد من الفرقاء السياسيين في لبنان بتشكيل حكومة في أجل لا يتجاوز الأسبوعين.

رئيس الجمهورية يفضل وزيراً لكل حقيبة، لكن من الممكن أن يتولى بعض الوزراء حقيقتين، إذا كانت الحقيبة الوزارية ثانوية

استقالت حكومة حسان دياب بعد 6 أيام على انفجار مرفأ بيروت الذي خلف نحو 192 قتيلًا وقرابة 6 آلاف جريح والعشرات من المفقودين، بجانب دمار

هل تستوعب مصر الدروس السابقة في الانتخابات البرلمانية المقبلة

فتح باب الترشيحات وسط منافسة باهتة بين الأحزاب

ناحية عدم الممانعة في وجود أعضاء معارضين ضمن المنظومة الوطنية، فتمنوح السيطرة التامة أساءة لصورة رئيس الجمهورية، ولذلك هناك محاولات لانتقاء أسماء مؤيدة له تتسم بالنزاهة والمصداقية والولاء.

الحكومة تحاول تلافي الأخطاء التي وقعت في انتخابات مجلس الشيوخ لترميم استحقاق مجلس النواب بهدوء

وتسود في الأوساط الرسمية رؤيتين، إحداهما تؤيد الانفتاح، وتعتقد بضرورة تعميم ذلك من خلال دخول هواء سياسي نقي للبرلمان يحفظ ماء الوجه ويضيق الصورة القائمة عنه، والأخرى تصمم على الرفض خشية تسرب عناصر غير معروفة بانتهاؤها الإخوانية الظاهرة لكنها تعمل لحساب الجماعة.

وبين الرؤيتين تقف الأحزاب المصرية صامدة وعاجزة وغير قادرة على الحركة، حيث فقدت قدرتها الحقيقية على التواجد في الشارع، ما يجعل المواطنين يواصلون عزوفهم عن التصويت، وتتوقف نسبة الإقبال على المصلحة السياسية والمنافع المتبادلة بين مثل النظام والمرشحين والمواطنين وليس الانتماءات الحزبية.

داخل البرلمان، وجاء الأداء العام باهتا وغير مقنع للمواطنين، وارتبط في أذهانهم بقدرة على تشريع المئات من القوانين التي تحكم قبضة النظام الحاكم على كثير من الأمور.

وسادت السنوات التي تلت ثورة يناير 2011 حالة من الفراغ في القوانين، وفرضت المستجدات الحاجة إلى قوانين جديدة لضبط منظومة الأداء في مجالات مختلفة، وهو ما جعل مجلس النواب، الذي انتهت جلساته أغسطس الماضي، يشترع عدداً غير مسبوق من القوانين في دورة واحدة، ولم يسمح بسماع صوت مرتفع للمعارضة فيها.

وتفسر هذه الزاوية الحرس الرسمي على تشكيل برلمان خال من دسم المعارضة، ووجود أغلبية ساحقة مؤيدة له، اعتقاداً بأن الفترة الماضية لم تكن تحتل مناقشات، لأن الدولة أرادت توفير المزيد من الهدوء لتستكمل ترتيب ملفاتها الداخلية والخارجية.

ويشير متابعون إلى أن تركيبة البرلمان المقبل سوف تأتي متباينة نسبياً عن سابقة، لأن دواعي الضيق في المجال العام والتحكم في المفاصل تراجعت، وأثبتت التجربة أن الهيمنة على مجلس النواب لم تعف النظام من التعرض لانتقادات حادة عن طريق وسائل إعلام خارجية، ومنصات التواصل الاجتماعي بل العكس تماماً.

ويؤكد المتابعون أن جسم البرلمان الجديد سوف يراعي هذه المسألة من

من الأعضاء لإحداث توازن بين القوى المختلفة لسد فجوات وضمان تمثيل المرأة والأقليات والمعاقين.

وشابت تجربة البرلمان السابق المنتهية ولايته رسمياً في يناير المقبل الكثير من أوجه القصور في تمثيل القوى والأحزاب السياسية، وارتماؤه في أحضان الحكومة، للدرجة التي لم يظهر فيها صوت المعارضة إلا في مرات نادرة وباعداد قليلة لجنتها الأغلبية التابعة للحكومة.

وكادت التناقضات تفخخ التحالف السياسي الفضفاض المؤيد للحكومة

بصوته لدفع المواطنين للمشاركة في الاستحقاق.

وتحتل انتخابات البرلمان في مصر باهتمام واضح من شرائح مختلفة، فهي تاريخياً تعد رمزاً للقوة والنفوذ والسلطة، ولا تتوانى شخصيات سياسية وقبلية عن خوض منافساتها تحت مظلة الأحزاب القريبة من الحكومة أو المعارضة لها أو بصفة مستقلة.

وتجرى هذه الانتخابات مناصفة بالطريقتين الفردية والقائمة المطلقة، وتتشكل كلاهما من 284 عضواً، ناهيك عن قيام رئيس الجمهورية بتعيين عدد



اختلفت الأسماء والمضمون واحد